

## الخاتمة العامة

بدأت مجمل عمليات التخطيط العمراني تأخذ بالحسبان التطورات البيئية والاجتماعية؛ والتي من خلالها يتم إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل التناقض بين المتطلبات التنموية والحفاظ على المصادر الطبيعية؛ لان ازدياد سكان المدن وانتشار ظاهرة التحضر في كل أرجاء العالم أدى إلى ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية؛ فأصبح وجود المسطحات الخضراء والحدائق العامة خاصة؛ ضروريا للسكان في الأوساط العمرانية نظرا لدورها الفعال من الناحية النفسية لان هذه المناطق تريح النفس وتهدئ الأعصاب وتقضي على الضغوطات النفسية؛ وهو ما نجم عنه زيادة الاهتمام بالمسطحات الخضراء وبذل كل الجهود لحمايتها من الاستنزاف والتوسع على حسابها.

اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على جزئين؛ جزء نظري وآخر تطبيقي؛ وتم تقسيم الجزء النظري إلى ثلاث فصول؛ حاولنا في الفصل الأول إلى تحديد مفهوم المساحات الخضراء وتاريخ نشأتها وتطورها وكذلك تبين كل ما يتعلق بها؛ تصنيفاتها... أما في الفصل الثاني فقد حاولنا إبراز علاقة المجالات الخضراء بتصميم الأنسجة العمرانية وذلك من خلال تبين أهمية المساحات الخضراء ومختلف الأدوار و الوظائف التي تؤديها داخل هذه الأنسجة؛ وبالنسبة للفصل الثالث فقد تطرقنا إلى أهم المعايير والأسس العالمية المعتمدة في تخطيط المساحات الخضراء؛ و النظم المعتمدة في تصميمها والعوامل المؤثرة على تصميمها؛

إن أهم ما تم استخلاصه من الدراسة النظرية هو أن المساحات الخضراء وخاصة الحدائق ذات أهمية بالغة وضرورة حتمية داخل كل نسيج عمراني بالمدينة؛ كونها الرئة التي تنتفس بها المدن فضلا عن مختلف أدوارها الصحية والجمالية والمعمارية والاجتماعية كذلك؛ هذا ما استلزم من الباحثين والقائمين على المدينة إعداد الدراسات ووضع التصاميم والمعايير التخطيطية لإنشاءها وتصميمها؛ لأن التوزيع الجيد لاستعمالات الأرض في المدينة يستلزم تحقيق التوازن بين القطاعات الحضرية؛ فانتساع الرقعة العمرانية على حساب المساحات الخضراء جعل الحاجة ملحة إلى زيادة الرقعة الطبيعية شرط تحقيق العدالة في التوزيع بين مختلف قطاعات المدينة؛ لذا نلاحظ بان كل الدول المتقدمة تولي الكثير من اهتماماتها حول تخطيط وتنظيم المساحات الخضراء وعلى وجه الخصوص الحدائق العمومية داخل مدنها؛ بينما لازلت معظم مدن العالم الثالث دون المستوى المطلوب بالرغم من وقوعها تحت ظروف مناخية وبيئية قاسية؛ وهو ما ترتب عنه تدني الكفاءة البيئية لهذه المدن وهذا ما يترجمه التلوث الحاصل بها.

بالنظر إلى الوضعية المزرية التي ألت إليها حالة المساحات الخضراء عامة؛ والحدائق العمومية خاصة في مختلف المدن الجزائرية؛ ومختلف المشاكل التي تشهدها؛ اخترنا كمثال في الدراسة التطبيقية مدينة المغير؛ التي تعاني من النقص الكبير في المساحات الخضراء العمومية والذي كان له الأثر الشديد في تدهور النظام الايكولوجي للمدينة.

ومن اجل الإلمام بالمشاكل التي تعاني منها المساحات الخضراء العمومية داخل مجال الدراسة قمنا بالدراسة التحليلية وتشخيص الوضعية الحالية لها؛ من خلال المعاينة الميدانية التي مست كافة أرجاء المدينة إضافة إلى التحقيق العمومي مع شخصيات من ذوي الخبرة في المجال مع تحليل نتائج الاستمارة الاستبائية لغرض معرفة وضعية المساحات الخضراء العمومية في مدينة المغير .

انطلاقا مما سبق استخلصنا جملة من المشاكل التي تشهدها مدينة المغير بخصوص وضعية المساحات الخضراء العمومية؛ حيث توصلنا إلى أن المساحات الخضراء في مدينة المغير وبالأخص الحدائق العمومية لا يختلف أمرها عن المساحات الخضراء في المدن الصحراوية الجزائرية عامة بحيث أنها تعاني من مشاكل طبيعية وعمرانية تتمثل في تحولها إلى مدينة إسمنتية بيئتها الطبيعية شبه مدمرة كليا؛ ويرجع السبب في ذلك إلى غياب البعد أو المقياس الإنساني في تصميم المساحات الخضراء؛ وطغيان العنصر المبني على المظاهر الطبيعية داخل المدينة بالإضافة إلى سوء توزيع وتدهور حالة العدد القليل الموجود منها وهذا ما يدل على عدم تطبيق معايير تصميم وتخطيط المساحات الخضراء داخل نسيجها العمراني وهو ما يجيب على الإشكال المطروح في موضوع الدراسة ( ما مدى تطبيق معايير تصميم المساحات الخضراء في مدينة المغير)؛ فبالرغم من كل المشاريع العمرانية التي عرفتها المدينة إلا أن المساحات الخضراء العامة منعدمة أي أن الفرضية الأولى خاطئة (عدم إدراج المساحات الخضراء ضمن المخططات العمرانية أدى إلى تدني الكفاءة البيئية للمدينة) بحيث نجد بان المساحات الخضراء في المخططات العمرانية تم إدراجها في كل المخططات العمرانية بينما تطبيقها على ارض الواقع غير مجسد؛ ويرجع السبب في ذلك إلى انعدام الرقابة والمتابعة الميدانية للمشاريع العمرانية مما أدى إلى التعدي على المساحات المخصصة للمساحات الخضراء العامة؛ كما أن سوء التسيير من طرف الهيئات المختصة وانعدام اليد العاملة ذات الكفاءة إضافة إلى انعدام الصيانة أو بالأحرى عدم احترام المعايير التصميمية للمساحات الخضراء أدى إلى تلوث المدينة وتدهور البيئة الايكولوجية لها و تدهور حالة الحدائق العمومية الموجودة وعدم تلبية هذه الأخيرة لحاجيات سكان المدينة وبالتالي تدني الكفاءة البيئية والوظيفية لمدينة المغير وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية(عدم احترام

معايير تخطيط وتصميم المساحات الخضراء داخل المدينة هو ما أدى إلى اختلال التوازن بين الوسط الطبيعي والوسط العمراني في مدينة المغير).

من هنا يتبين بان النقص في المساحات الخضراء العامة في مدينة المغير يعود إلى المصالح المختصة بهذا المجال ؛ وعدم تحكمها في التسيير الجيد للمساحات الموجودة إضافة إلى عدم الاهتمام بزيادة عددها أو تفعيل استقطابها واستعمالها؛ وهو ما أدى إلى عزوف المواطنين عن استعمالها؛ لان المجال الطبيعي في المدينة هو مجال جد مهم يقتصر استعماله على الهروب من المشاكل والضغوطات والملوثات البيئية الموجودة داخل الكتل العمرانية فالمساحات الخضراء تعمل على التقليل من الضوضاء وملوثات الهواء وتوفير الرطوبة بالإضافة إلى توفير الصحة النفسية والجسمية علاوة على دورها من الناحية الجمالية وخلخلة الكتل العمرانية؛ هذا ما يجعلها المجال العام الأكثر أهمية والذي بواسطته يمكن إعادة التوازن الايكولوجي للنسيج العمراني .

بعد التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها المساحات الخضراء العامة بمدينة المغير؛ قمنا بوضع مجموعة من الاقتراحات أو الحلول التي نراها مناسبة من اجل الارتقاء بالبيئة الطبيعية داخل المدينة والتقليل من التلوث الذي تشهده ؛ بحيث يجب على السلطات أو الهيئات المختصة إعداد الدراسات التي من شأنها أن تعمل على زيادة الكفاءة البيئية والوظيفية للمساحات الخضراء داخل المدينة؛ ووضع خطط واستراتيجيات وفق المعايير والمواصفات العالمية أو على الأقل المعايير الوطنية المحلية من اجل زيادة المسطحات الخضراء و خاصة العامة منها؛ مع الاهتمام بترقية وتطوير الموجود منها وتهيئتها قبل الشروع في إنشاء مساحات جديدة.

وفي الأخير فان نجاح هذه الاستراتيجيات لا يقتصر على هذه الجوانب فقط وإغفال الجوانب الأخرى مثل مشاركة المواطن في الاهتمام بالمساحات الخضراء وصيانتها؛ لذا وجب تفعيل دور المواطنين من خلال نشر الثقافة البيئية وثقافة المحافظة على المحيط .